

به وفقدت لوائه ولم يتعد علي راس الركنين ان لم ينواقامة  
قبل سجود الثالثة احكام حرم مكة سرفها المتقالي اشياء  
لا يدخله احد الا محرما ونكوه المجاورة به يقول الحقير هذا عند  
الامام خوفا من الاضلال بواجب تعظيها كما ذكر في المطولات  
وفي الاشياء ولا يقتل ولا ينقص من جني فخاربه واليهي به  
اي بالحرم وحريم الترضي لصيده ويجب ان يقتل وتفصيله في  
كتب الفقه وحريم قطع شجرة ورمي شئبه الا الاذخر وكين  
الفصل لدخوله وتضاهف فيه الصلوات وحسنه كسبائة  
ويؤخذ فيه بالهم اي العزم على المعصية ولا يسكن فيه كافر وللخالف  
الدخول فيه ولائق ولا قران للمكي ويختص الهدي به ويكره اخراجه  
حجارتة وخرابه والحرم ساو لغيره عندنا في القطعة والدين  
علي العقاب فيه خطا ولا حرم للدينه عندنا خلا فالامام مالك  
رحمه الله فلا يثبت لها عندنا هذه الاحكام الا استقنان الفل  
لدخولها اصباروي عن الحسن البصري ان صوم يوم بكة بمانه  
الف وصدقة رريم بانه الف درهم وكذا اكل حسنة باشارة الف  
حسنة قال ابن مسعود رضي الله عنه ما من بلد يواخذ العبد  
فيه بالهجم قبل العمل الا بركة وتلا قوله تعالى ومن يرز فيه بالحاد  
بظلم نذقه من عذاب اليم اي انه علي حجر الازامة ومقال اسيان  
تضا عن فيها كل تضاعف الحسنات وكان ابن عباس يقول  
الا حكام بركة من الاحاد في الحرم وقيل الكذب ايضا وقيل ان ابن  
عباس لدن ان ذنبا سبعين ذنبا بركته احب الي من ان ذنبا  
ذنبا واحدا بركة وركبه اسم سنزل ما بين مكة والطائف  
انتهى يقول الحقير ذكر الفاضل الشهر مجلد الدين الاسويطي  
في كتابه المسي بالبحر الضمير في احاديث البشير النذير نقلها  
عن شيب الابان للبيهقي ان النبي عليه الصلوة والسلام قال

صلوة

صلوة في المسجد الحرام باشارة الف صلوة وصلوة في مسجد  
بالف صلوة وصلوة في بيت المقدس بمسماثة صلوة احكام  
الساجد وفي الاشياء ايضا احكام المسجد كثيرة ذكرها اصحاب  
الفنا في كتاب الصلاة في باب منقلق فيها تحريم دخول  
علي جنب وهايض ونسا ولو علي وجه المرور يقول الحقير وقد  
سرفي الاشياء ان الذي يجوز دخوله المسجد جنبها بخلاف  
المسك فزاره هاهنا المسك كالا تخفي قال ويحرم ارجال  
نجا كنه في حياض منها التلويت ومنها ارجال الميت والصحيح  
ان الميت لصلوة الجنائز وان لم يكن الميت فيه الا لحد مرط  
ومخوه واختلفت في علمه فنه من علماء خوف التلويت ومنهم  
بانه لم بين المسجد له وعلي الاول كراهة تحريمية ورمحه بعضهم  
وعلي الثاني تنزيهية ولم يجلد احدا بسبب حياض الميت لاجماعهم  
علي طهارته بالفصل حيث كان مسلما قاضي خان قال عامة  
المشايع نكوه صلوة الجنائز في مسجد تقام فيه الجماعة الا من  
عذر سطر سوا كان الميت والقوم فيه او الميت فيه والقوم في الخاضع  
او الميت في الخاضع والامام والقوم فيه واختلفوا فيه فيما اذا  
كان الامام والميت وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس  
في المسجد قتل لا يكره لان سبب كراهته ارجال الميت في المسجد  
اختلف الكائنين بين الامام وبين الميت وقيل يكره علي  
لكل حال ان عادة السلف حرمت في صلوة الجنائز باعداد موضع  
علي صدة اشياء ومن احكام المسجد صحة الاعتكاف فيه وحرمة  
ارجال الصبيان والمجانين حيث غلبت جبرهم والافكره ومنها  
القائل في جند قتل وحرمة البول فيه ولو في انا كالتخلى واما  
الفصد فيه في انا قال فله اراه وينبغي ان لا يرفق ومنها اخذ شئ من  
اجزائه قالوا ان كان تزر به مجتمعا جاز الاخذ منه وسبح الرجل

160

195